واقع وآفاق التنمية في إفريقيا وإشكالية التعاون
"دراسة تحليلية في المبادرات الإنمائية"

The reality and prospects of development in Africa and the problem of cooperation
"An Analytical Study of Development Initiatives"

جمال بوازدية*
جامعة الجزائر3 – الجزائر
bouazdia.djamel@gmail.com

تاريخ الارسال:2022/10/01 تاريخ القبول: 2022/11/07 تاريخ النشر: 2022/12/31

ملخص:

تعتبر إفريقيا ثاني أكبر قارة في العالم، وتتمتع بموارد بشرية وطبيعية وطاقوية هائلة. وعلى الرغم من مرور أكثر من خمسة عقود على استقلال أغلب الدول الإفريقية، إلا أن أفقر 10 دول في العالم تتواجد في إفريقيا؛ وهناك العديد من المشاكل لا تزال عائق أمام التنمية؛ كما تشير الإحصائيات أن الفساد حوّل 40% من المدخرات الإفريقية خارج القارة. أمام هذا الوضع، وجدت القارة نفسها في تبعية جديدة فاقت ما كانت عليه في الفترات الاستعمارية، حيث دخلت القوى الكبرى والصاعدة في التنافس إدراكا منها للأهمية الجيواستراتيجية للقارة بالنسبة لمصالحها الحيوية الاقتصادية، مما حال دون تنفيذ كل مبادرات التنمية وأثّر سلبا على سبل التعاون الإقليمي والدولي على مستوى الدول والمنظمات للنهوض بالقارة.

كلمات مفتاحية: النيباد. التعاون. التنمية المستدامة. الهشاشة المؤسساتية.

Abstract:

Africa is the second largest continent in the world, enjoying enormous human, natural and energy resources .Although more than five decades have passed since the independence of most African countries, the 10 poorest countries in the world are located in Africa; There are many problems that are still an obstacle to development ; Statistics also indicate that corruption has diverted 40% of African savings outside the continent. Faced with this situation, the continent found itself in a new dependence that exceeded what it was in the colonial periods, as the major and emerging powers entered into competition, realizing the geostrategic importance of the continent for their vital economic interests. Consequently, all countries included in their foreign policy the necessity of permanent domination of the region, which prevented the implementation of all development initiatives and negatively affected the means of international and regional cooperation at the level of countries and organizations for the advancement of the continent.

Keywords: NEPAD. Cooperation .Sustainable Development. Institutional Fragility.

*المؤلف المرسل

مقدمة

منذ القرن الخامس عشر عاشت القارة الإفريقية أجواء المنافسة بين القوى الدولية الكبرى، خاصة الأوروبيين الذين وصلوا القارة عن طريق المستكشفين والتجار والبعثات التبشيرية، مما ساعدهم في إنشاء الحصون في سواحل غرب إفريقيا، وممارسة التجارة في الذهب والعاج والزراعة والعبيد. وأمام التزايد الهائل للتجار الوافدين من أوروبا، ازدهرت حركة نقل البضائع عبر المحيط الأطلسي وتجارة العبيد نحو الأراضي الأمريكية، ونظرا للأرباح التي كانت تجنيها الدول المتنافسة، سميت إفريقيا "المثلث الأطلنطي للتجارة"، إذ تحولت التجارة إلى الاستيطان وبدأت بعد ذلك مأساة الاستعمار والتخلف، خاصة بعد مؤتمر برلين 1884[1] الذي وضع القواعد العامة لتأسيس مناطق الهيمنة للقوى الأوروبية الرئيسية (بريطانيا، فرنسا، بلجيكا، ألمانيا)، حيث بدأ التكالب الاستعماري الوحشي على المنطقة، بدافع نشر الحضارة والمدنية في كافة مناطق العالم المتخلف ومنها إفريقيا.

مع بداية خمسينيات وستينيات القرن الماضي وأمام ضعف القوى الأوروبية المسيطرة على القارة، دخلت فواعل جديدة إلى حلبة التنافس (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سابقا)، اللذان حولا صراعهما في فترة الحرب الباردة إلى الساحة الإفريقية، وانصب اهتمامهما على محاولة استقطاب الدول الإفريقية لزيادة النفوذ واحتواء الطرف المضاد، لكن هذا لم يمنع العديد من الدول الإفريقية التي تحصلت على استقلالها، من السعي للخروج من دائرة التبعية من أجل تعزيز حريتها، حيث اتبعت العديد من الاستراتيجيات للتنمية كان من نتائجها تحقيق نهوض معتبر طوال سنوات السبعينيات، والذي سمح بتلبية الاحتياجات الاجتماعية للشعوب الإفريقية خاصة في مجالي الصحة والتعليم بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية الموجهة للتصدير.

في منتصف الثمانينات ومع تراجع أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية، عرفت عملية التنمية أول تعثر خاصة في الدول الغنية بالموارد الباطنية، حيث حاولت إقامة مشاريع تنويع القطاعات الإنتاجية للخروج من منطق الريع، وبذلك تم التخلي عن نموذج سياسات التنمية الوطنية لفائدة توجه جديد آنذاك متمثلا في سياسات الاستقرار والتكيف الهيكلي ودخلت إفريقيا في أزمة يسودها عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي من جراء تزايد المديونية الخارجية في العديد من الدول، وانتشار ظاهرة الفساد في الأوساط الحاكمة، واندلاع العديد من الحروب والنزاعات داخل البلد الواحد أو مع بلدان الجوار.

بعد نهاية الحرب الباردة وإعلان نهاية الاتحاد السوفياتي، كان لهذا التغير الدولي أثر بالغ على القارة، فتراجعت أهميتها الاستراتيجية كمسرح للصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، وضعفت أهميتها تنموياً وتم تهميشها داخل المنظومة العالمية لصالح دول أوروبا الشرقية والوسطى التي باتت أكثر أهمية (تدفق المساعدات والاستثمار) وذلك بحكم تقدمها، كما فرضت نوع من الشروط التعجيزية في التعامل خاصة في الشق السياسي والاقتصادي، كما تم تغليب منطق التدخل العسكري بدل تقديم المساعدة للحيلولة من الأزمات الأمنية التي عاشتها بعض الدول. لكن هذا التهميش لم يدم طويلا ليعاد إحياء التنافس من جديد نظرا لتغير صور ومظاهر

الاهتمام بالقارة، مع دخول الدول الصاعدة كعناصر جديدة مهتمة بالتواجد الاقتصادي في القارة، حيث سجلت أرقام قياسية لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار وصلت حسب الإحصائيات التي نشرها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) منذ 2004، أين بلغت ما يناهز 18 مليار دولار ليرتفع حجم المبادلات والاستثمار العربي في فترة وجيزة إلى45 مليار دولار، بالنسبة للصين 116 مليار دولار،اليابان 119.7 مليار دولار، دول الاتحاد الأوروبي289.2 مليار دولار، وتوجهت أغلبية هذه الاستثمارات إلى 10 بلدان من بينها المنتجة للنفط.

ما يلاحظ، أنه منذ 1958 تاريخ إنشاء اللجنة الاقتصادية لإفريقيا من طرف الهيئة الأممية[2] للتعاون من أجل تنمية المنطقة، عقدت العديد من المؤتمرات والمنتديات وظهرت إلى الوجود العديد من الهيئات والمجموعات الاقتصادية وطرحت العديد من المبادرات، إلا أن إفريقيا لا تزال متخلفة، فشلت فيها العديد من استراتيجيات التنمية لتحقيق النتائج المتوقعة لدرجة أن البعض يعتقد أن القارة محكوم عليها بالفقر الدائم والعبودية الاقتصادية، فالأنظمة لم تتخلص من فخ التبعية لأن مصلحة نخبها تتركز على جمع الأموال وخدمة الدول التي تدعمها، بدلاً من اغتنام الفرص وتحدي القيود لتحقيق الأهداف المرجوة والمشاركة في الاقتصاد العالمي ومنافسة الدول الكبرى.

رغم التحولات الدولية والأوضاع الاقتصادية الصعبة التي أقل ما يقال عنها أنها خطيرة على المنطقة، فإن الباحثين مازالوا يؤكدون أن التنمية الاقتصادية الحقيقية، هي تلك السياسة الاقتصادية والاستراتيجيات التي تبنى لتتعايش والأوضاع السائدة التي تحترم الخصوصيات الداخلية وتبتعد عن محاكاة التجارب التي تظل غريبة عن واقع البيئة الإفريقية، وحان الوقت ليثمر كفاح البلدان الإفريقية لوضع حد لتبعيتها وعدم تهميشها في عملية العولمة لتحقيق تنمية مستقلة اعتمادا على الذات وبالشراكة مع الدول المصنعة للخروج من دائرة التخلف والتبعية في مختلف المجالات لاسيما في سياق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

لهذا فإن الرهان المستقبلي للقارة لمواجهة التحديات وآثارها المحتملة، تقتضي من صناع القرار إعادة النظر في التفكير السياسي الاستراتيجي وتكثيف التعاون الاقتصادي بين الدول في إطار مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "**نيباد**" كآخر محاولة لتأكيد إرادة الأفارقة للذهاب إلى عملية التكامل والاندماج القاري على المدى الطويل.

بناء على ما تقدم، سوف نتناول بالدراسة والتحليل في هذا المقال لكل المعطيات المتعلقة بالمبادرات الإنمائية بما في ذلك النيباد، كمحصلة للتجارب السابقة وموعدة للأجندة المستقبلية (2030 و2063) من أجل تحقيق الأمن والتنمية في إفريقيا".

الإشكالية:

إذا سلمنا أن القارة الإفريقية لم تخرج من دائرة التخلف لأن السياسات المنتهجة الرامية إلى بعث اقتصاد مستقل ومتوازن اعتمادا على الذات وعلى مقومات داخلية لم يكتب لها النجاح لأنها لم تخرج من دائرة التبعية،

ورغم العديد من المحاولات والمبادرات إلا أن التنافس الأجنبي بشتى أنواعه وأشكاله ما زال يشكل إحدى العقبات لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة، لكن هذا لم يمنع الأفارقة من التفاؤل بالمستقبل في ظل توفر الإرادة السياسية للقادة وتعهدهم أمام شعوبهم لمواصلة العمل بمبادرة الشراكة الجديدة للتنمية النيباد. بناء على ذلك يمكننا طرح الإشكالية التالية :ما هو مستقبل المبادرات الإنمائية على التعاون والتنمية في إفريقيا؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية السابقة تم الاعتماد على جملة من الفرضيات تتمثل فيما يلي:

-المخلفات الاستعمارية وتداعياتها الرئيسية في إفشال البرامج التنموية في القارة الإفريقية.

-الإسراع في توحيد الرؤية الإفريقية حول مشروع التكامل الاقتصادي للقارة، يبقى السبيل الأنجع لتجسيد تنمية مستقلة ومتوازنة بإمكانها تقليص التبعية.

-إنجاح المشروع الحالي للتنمية والدخول عالم المنافسة وفق المقومات المتوفرة، مرتبط بالتوافق مع الأوضاع الخارجية لأن تأثيراتها جد قوية على مسار البرامج والمشاريع التنموية في القارة.

-توظيف المساعدات الدولية لإدماج اقتصاديات الدول الإفريقية بتحويل الأنماط الإنتاجية الوطنية إلى أنماط كونية كما هو معمول به في المنظومة العالمية التي قسمت العمل في إطار أنماط كونية جديدة.

-إحدى أهم المرتكزات التي يتوقف عليها نجاح أو فشل مشروع تنموي على غرار مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا هو العنصر البشري، الذي يعتبر أساس أية انطلاقة تنموية.

الأهداف:

-الوقوف على الآليات الفعالة التي تستطيع من خلالها القارة الإفريقية المتنامية معالجة أوضاعها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للتقليل من دائرة التخلف والتبعية، وذلك من خلال الاعتماد على مبادرة الشراكة الجديدة لتكملة ما تم إنجازه من مبادرات إنمائية في ظل العولمة والمنافسة الدولية التي فرضت واقعا مزريا، أصبح ملازما لحياة الشعوب الإفريقية في مختلف المجالات.

-لتحقيق مشروع التنمية المستدامة آفاق 2030، فإن المبادرة الجديدة وإن بعثت بعد وعي وعقلانية القادة الأفارقة، عن قدرة القارة بالاعتماد على الذات، فإن مواصلة التنفيذ للتكيف مع الأوضاع الدولية الجديدة يتطلب أكثر من تضحية وعدم الانصياع وراء المصالح الضيقة والقطرية وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي.

-القدرات البشرية والمادية التي تتوفر عليها القارة تسمح لها بالاستقلالية في مجالات عدة، لذا يجب التفكير للاستفادة من التجارب التنموية الناجحة على غرار القارة الآسيوية، وذلك من خلال اقتصاد المعرفة الجديد الذي يعتمد على التزاوج بين المعرفة والاتصالات والتكنولوجيات الجديدة.

الإطار المنهجي والنظري:

تعتبر المناهج وتقنيات التحليل والدراسة لفهم أعمق ورؤية أوضح لأي إشكالية بحثية أكثر من ضروري، خاصة إذا تعلق الأمر بمواضيع اقتصادية التي يغلب عليها طابع التعقيد والتداخل بفعل أبعادها المتعددة

السياسية والاقتصادية، والتقنية، والاجتماعية، والثقافية، والبيئية، لذلك تم الاعتماد في إطار التكامل المنهجي، على المنهج التاريخي والوصفي والمنهج المقارن وتحليل المضمون، كما تم الاستعانة بنظرية القوة والغلبة ونظرية التبعية والرأس المال البشري لأن طبيعة الموضوع تقتضي ذلك.

أولا: جيوسياسية المنطقة الإفريقية:

بالعودة إلى الدراسات المنجزة من طرف الباحثين والخبراء والأكاديميين المتخصصين في الشأن الإفريقي والدولي، فإن التنافس المحتدم بين الفاعلين التقليديين (القوى الكبرى) الذين ما زالوا يستأثرون بنفوذ سياسي واقتصادي وأمني للمحافظة على هيمنتهم الاقتصادية والمالية في العالم، وفاعلين جدد (القوى الصاعدة) الذين يؤدون أدورًا اقتصادية واستثمارية، حوَّلت القارة الإفريقية إلى ساحة أساسية لصراع نفوذ، وهذا بالنظر إلى الأهمية الجيوستراتيجية لموقعها الجغرافي الذي يعتبر حلقة وصل بين القارات، أميركا الشمالية وأميركا اللاتينية من جهة الغرب وأوروبا من جهة الشمال، وآسيا ثم الشرق الأوسط والمنطقة العربية من الشمال الشرقي، وأخيرا أستراليا من الجنوب الشرقي، ناهيك عن المحيطات والجزر الواقعة على البحر المتوسط، بالإضافة إلى الموارد الأساسية، سواء البشرية أو الثروات الطبيعية والباطنية بشكل عام. فهي تتوفر على ثروات معدنية هائلة (الذهب والنحاس واليورانيوم...) وأيضًا النفط والغاز، فضلًا عن الثروة الحيوانية والمناطق الصالحة للزراعة.

إلا أن دول إفريقيا لم تستطع الاستفادة من مقوماتها، بل أصبحت مختبر للممارسات الأجنبية، فهي محطة أساسية لمشروع الصين (الحزام والطريق) الذي يُراد له أن يجعل العالم مرتبطًا بالصين بشكل أساسي، كما أصبحت حاضنة لقواعد عسكرية لأكثر من جنسية[3]، فمنطقة القرن الإفريقي لوحدها يتواجد بها أكثر من 20 قاعدة ، كما أصبحت القاعدة الخلفية للجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة، مما أثر سلبا على معظم الدول الإفريقية الغنية منها والفقيرة التي أصبحت تشترك في إدارة الصراعات والخلافات في جميع المجالات، (حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار الداخلي)، (الحروب الأهلية)، (الفقر)، (التفاوت الطبقي)، (أزمة السلطة والشرعية)، (عدم نجاعة مخططات التنمية).كل هذه النشاطات وغيرها كانت لها تداعيات جد خطيرة مما أدى إلى إفشال كل محاولات التسوية أو حل للنزاعات والأزمات القائمة، سواء من طرف المنظمات والتجمعات الإفريقية (الإيغاد والإيكواس واتحاد المغرب العربي...) أو من طرف الاتحاد الإفريقي، بل أكثر من ذلك، الوضع فرض التدخل العسكري الأجنبي[4].

1.الإرث الاستعماري:

تأسس النفوذ الاستعماري للدول الأوروبية عامة وفرنسا خاصة في إفريقيا على أبعاد متعددة في الزمان والمكان، وامتد لمناطق عدة من القارة الإفريقية لمدة تزيد عن ثلاثة قرون، وهذا ما مكنهم من تعزيز تواجدهم وترسيخ قواعدهم، وبالتالي بسط نفوذهم وهيمنتهم التي وصلت حد استغلال خيرات إفريقيا ونهب ثرواتها بالقوة، كما وظف الاستعمار الثقافي البعد الفرنكفوني لإعادة تشكيل الهوية وتعامل مع الشعوب بفوقية واستعلاء، مقدِّمًا الجنود والرهبان الفرنسيين على أنهم رسل الحضارة، وملائكة التقدم، الذين سيعمِّدون الشعوب البدائية والمتوحشة،

ويُدخلونها حظيرة الحضارة. كما بدأت صناعة نخبة الاستخلاف التي ستقود الحكم السياسي وإدارة مفاصل الحياة في بلدان إفريقيا الفرنسية تطبيقا لتوصيات أسداها "شارل ديغول"، الذي حرص على إقامة اتحاد إفريقي–فرنسي لإدخال أفارقة منتخبون إلى البرلمان الفرنسي يكونون الممثل الشرعي لفرنسا في المستقبل، وفعلا تحقق ذلك سنة 1946 وامتد حتى مطلع عقد الستينات[5].

وتواصلت المؤامرات على القارة حتى بعد استفادة معظم المستعمرات من الاستقلال، فقد شهدت المنطقة أكثر من 200 محاولة انقلابية، وكانت فرنسا حاضرة في أغلبها تخطيطًا ورعاية ودعمًا، كما تم تنفيذ عمليات عسكرية خصوصًا في منطقة الساحل الإفريقي، عمليتي"سيرفال" و"برخان" في مالي، عملية "إيبرفييه" في تشاد، عملية "سانغاريس" في إفريقيا الوسطى، وأخيرا ليبيا، وهذا بغية تنصيب أنظمة اعتبرت جلها وجه من أوجه استعمارها في طبعته الجديدة، لأن بشاعة من تم اختيارهم كانوا أكثر قسوة في التعامل مع مطامح شعوبهم وآمالهم لدرجة أنهم اعتبروا أكثر خدمة لفرنسا[6].

في نفس السياق، تفيد القراءات الاستراتيجية لكل مبادرات الشراكة الأوروبية مع إفريقيا سواء في بعدِها السياسي أو الأمني أو الاقتصادي، أن الأولويات الخمس (السلم والأمن، والديمقراطية والحكم الرشيد، وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة)، لا تمثل أهداف ولا أولوية في أجندة الدول الإفريقية في ظل حالة الهشاشة والاضطرابات الأمنية، بقدر ما تعبر عن مخاوف فقدان النفوذ الأوروبي في المنطقة، ولتأمين مصالحه تحاول فرنسا المناورة لتأطير العلاقات الأوروبية–الإفريقية وفق توجيهاتها وبمبادرة منها على اعتبار أن القارة الإفريقية هي مجال استراتيجي حيوي اقتصاديًّا وأمنيًّا، الذي يجب المحافظة عليه وحمايته من العملاق الصيني الزاحف الجديد وأطراف أخرى صاعدة[7].

كما تعمل القوى الاستعمارية على تجنيد كل الطرق المتوفرة لديها من أجل ترسيخ ذهنية مشوهة على إفريقيا تشكل في ظاهرها وباطنها علامات الفقر والفساد والحروب، لتهميشها وإبعادها عن سلطة القرار الدولي مما يسمح للقوى العظمى للتسابق نحوها، عن طريق القوة الصلبة أو اللينة لتحصيل ما يمكن تحصيله من موارد باطنية.

رغم كل هذه الدسائس، فقد رفع الستار وظهرت حقيقة الدول الاستعمارية خاصة فرنسا التي تأكد أنها عامل أساسي في استقرار التخلف واستمرار الأزمات الإفريقية، وأن رعايتها لأنظمة هشة أو ديكتاتورية تعلقت بها قلبًا فكريًّا وقالبًا سياسيًّا لم تؤت أُكُلها، لذا فهي مطالبة بالرحيل حسب الرسائل التي بعثت بها أغلبية موجات الاحتجاج التي تعيشها حاليا العديد من الدول في إفريقيا، في نفس التوجه تسعى الدول الإفريقية المنخرطة في مبادرة الشراكة "**النيباد**" جاهدة لمستقبل أفضل من أجل تحقيق أجندة 2063 التي صادق عليها الاتحاد الإفريقي في عام 2015 من أجل رفع تحدي الخروج من التبعية. لكن هذا الهدف يبقى صعب المنال حسب الملاحظين ما لم يتجاوز البيت الإفريقي خلافاته ويراهن على تعزيز رؤية "**عموم إفريقيا في إفريقيا نفسها**"، وذلك من

خلال لم الشمل والاتفاق على أجندة واضحة، مثل السوق الإفريقية المشتركة، ومنطقة التجارة الحرة الإفريقية، وسنِّ تشريعات لإصلاح الحياة السياسية.

2. التحديات المستدامة:

من مخرجات التركة الاستعمارية، أن معظم الدول المستقلة ورغم المقومات التي تمتلكها في العديد من المجالات، إلا أنها لا تعدو أن تكون مجرد كيانات اصطناعية،لأنها ورثت تقسيم جغرافي وحدود سياسية تم التخطيط لها وهندستها في لقاءات أوروبية بحتة، لتحقيق مصالح الدولة الاستعمارية دون أدنى اعتبار لخصوصية الشعب الإثنية والثقافية واللغوية والدينية، بحيث لم تراع فيها الاعتبارات البشرية أو الاقتصادية، مما تسبب في ظهور العديد من الانقسامات والاختلافات المجتمعية التي صعبت بدورها مهمة تحقيق الاندماج الوطني لبناء واستقرار الدولة الإفريقية، ليفتح المجال للحروب الأهلية والانقلابات العسكرية والتدخلات الأجنبية المهددة بانفصال بعض الأقاليم وانسلاخها عن جسد الدولة الأم[8].

في هذا المجال، يجمع جمهور الدارسين، أن أهم وأخطر التحديات التي تواجهها القارة يمكن اختصارها في ثلاثة عناصر، **أولا:** ضعف الأداء السياسي للدولة الإفريقية، **ثانيا:** التفتيت والتآكل التي تتعرض لها الهوية الإفريقية والعادات والتقاليد ونمط الحياة الاجتماعية، **ثالثا:** الآثار السلبية للعولمة على الاقتصاد الإفريقي. كل هذه العناصر حالت دون استتباب السلم والأمن في المنطقة وتحقيق معدل نمو اقتصادي معقول من جهة، وتهميش دور القارة في التعامل والتكيف مع طبيعة النظام العالمي الجديد.

1.2. التحديات السياسية: انعدام الاستقرار السياسي والأمني، وتفشي ظاهرة الحروب الأهليّة والصراعات المسلحة، مما تسبب في زيادة كبيرة في أعداد اللاجئين حيث يقدّر عددهم بحوالي عشرة ملايين لاجئ، ناهيك عن بروز جريمة الاتجار بالبشر والهجرة الغير شرعية. كما تمثل هذه الظاهرة بالنسبة لمنظمة (الفاو) من أبرز المسببات الرئيسية لانتشار الجوع في المنطقة، وهذا بدوره أثر على ارتفاع معدلات النقص في الغذاء مما يضاعف احتمال حدوث أزمات تزيد من تدهور أوضاع الأمن الغذائي في المستقبل القريب أو البعيد في المنطقة[9].

بالنسبة للفساد في دوائر صناعة القرار فإنه يعتبر من أهم العراقيل لوصول الشعوب إلى حياة أفضل على حد قول المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة السيد "**يوري فيدوتوف**"، الذي طلب في بيان قرأه بمناسبة اليوم الدولي لمكافحة الفساد 2018، الالتفاف حول الاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (2003)، التي حققت بعد 15 عاما من دخولها حيز التنفيذ، أشواط معتبرة في استعادة الأصول المسروقة وإعادتها في العديد من الدول، الأمر ليس كذلك بالنسبة لقارة إفريقيا، ما قد ينجح في مكان آخر قد لا ينجح بالضرورة في هذه القارة التي تعيش أزمة خاصة تختلف عن مشكلات بقية العالم النامي (الفساد)، الذي دمرها[10]، حيث لا يوجد بلد دون تسجيل عمليات تلقي رشاوى أو استغلال النفوذ لأغراض سياسية، الذي ينتهي عادة إلى تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج كل سنة يتم تحويل 15 مليار دولار من إفريقيا إلى الخارج، وهو

مبلغ يعادل قيمة المساعدات الدولية تأتي بنفس السرعة التي تغادر بها رؤوس الأموال إلى البنوك الغربية، فحسب الإحصائيات توجد 40% من المدخرات الإفريقية بالخارج مقابل 6 % لشرق آسيا و3 % لجنوب آسيا. رغم ذلك لا توجد بوادر حقيقية لمحاربة الآفة مع العلم أنها من الآليات المفروضة كشرط للتغيير[11].

كما تعتبر هجرة الأدمغة من أهم الأمور التي تستنزف قوة القارة وتؤشر على فقدانها الثقة في النفس، حيث يغادر إفريقيا كل سنة 70000 من أحسن وأفضل كفاءاتها إلى الخارج، لتعوض بمئات الخبراء الأجانب للعمل دون تقديم إضافة أو تحويل تكنولوجي. ويمكن إلى حد ما الإجابة على الإشكالية التي طرحها وزير الخزينة البريطانية "**غوردن براون**" خلال زيارة قادته إلى الموزمبيق، "في القرن التاسع عشر، كان السؤال هو ماذا يمكن أن نفعل لإفريقيا؟ وفي القرن العشرين، ماذا يمكن أن نفعل من أجل إفريقيا؟ أما اليوم، فالسؤال هو ماذا يمكن لإفريقيا أن تفعله لنفسها؟".

بالإضافة إلى هذه الظواهر، فإن انعدام الديمقراطية التي عبر عنها "**صامويل هنتنجتون**" بالقول "في إفريقيا والشرق الأوسط كان التحرك باتجاه الديمقراطية محدودا في الثمانينات بالرغم من أنه بصورة عامة كان التحرك نحو الديمقراطية ظاهرة عالمية"[12]، يجد تفسيره في الخطابات المغلوطة التي يستعملها الغرب كورقة ضغط لدعم التنمية في إفريقيا، رغم علمهم أن التحول الديمقراطي مازال يعاني الكثير من الأعطاب في دول عريقة، فكيف لدول مستقلة حديثا تعيش تناقضات بفعل عوامل داخلية (عقيدة التمسك بالموروث الإفريقي المناهض للديمقراطية الغربية)، وعوامل خارجية (النظم السلطوية ونظم الحزب الواحد والنظم العسكرية، مخلفات الاستعمار)، أن تنجح في تجسيد الحالة الديمقراطية والتنمية والحقوق والتكامل الوظيفي في ظرف وجيز.

ورغم تصاعد المناشدات والاحتجاجات التي عمت معظم الدول الإفريقية من داخل، وقوة الدفع المصاحبة لها من الخارج للمطالبة بضرورة إحداث تحولات وإصلاحات (سياسية واقتصادية واجتماعية)، طرح جدل كبير في الأوساط الإفريقية حول آليات التحول، ليتبين أن اللمسة الغربية مازالت دامغة، ففي المجال السياسي يبقى النموذج الليبرالي الذي لا يأخذ في الحسبان خصوصية المنطقة هو المفضل، أما اقتصاديا فالغالب هو صورة الرأسمالية (حرية التجارة وحرية انتقال عوامل الإنتاج وإلغاء سيطرة الدول، وتشجيع الخصخصة)، وهذا ما زاد من حدة التحديات [13].

2.2. التحديات الاجتماعية: من أبرز مظاهر التخلف المسجلة في هذا الباب، تحصي القارة معدلات خطيرة في مجال الصحة من انتشار الأوبئة المختلفة وبعض الأمراض الخطيرة في هذه القارة، مثل: مرض الملاريا، والسل الرئوي، ومرض الإيدز. أما في التعليم فيبقى تفشي ظاهرة الأميّة والنقص في تعليم وتثقيف الأفراد معادلة جد صعبة، فحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن نسبة معتبرة من مجموع 258 مليون طفل وشاب لا يذهبون إلى المدرسة توجد في إفريقيا، كما يمكن استنتاج نفس النسبة في تعداد 617 مليون طفل ومراهق في العالم لا يستطيعون القراءة أو معرفة أساسيات الرياضيات، فيما لا يزال ملايين اللاجئين والنازحين والأشخاص الذين يعانون من الإعاقة خارج المدرسة. ومع بزوغ أفق عام 2030 تاريخ تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، يجب

إطلاق دعوة عالمية لعقد العمل، كما جاء على لسان الأمين العام الأممي بمناسبة الاحتفالات باليوم العالمي للتعليم المنعقد باليونيسكو، "إذا كان لدى التعليم القدرة على تشكيل العالم، فلدينا أيضا القدرة على تشكيل التعليم. وهذا يعني مراعاة احتياجات الأفراد التي تختلف باختلاف السياقات، والتفكير في عالم اليوم مع ضمان انتقال المعرفة عبر الأجيال، الاستفادة من تقنيات التعلم والبنى التحتية الرقمية، إضافة إلى تغيير الطريقة التي نقدر بها المعرفة والتعلم في مجتمعاتنا".

في هذا السياق، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ 2022.09.17 خلال حضوره أشغال مؤتمر قمة التعليم التحويلي المنعقدة بمقر الهيئة الأممية، عن تأسيس أول صندوق تمويلي مخصص للاستثمار في تعليم الأطفال والشباب الأشد فقرا في العالم التي تقدر الدراسات أن يصل إجمالي التمويل إلى 10 مليارات دولار، بالمناسبة وجهت دعوة إلى جميع المانحين من دول وبنوك ومنظمات خيرية إلى دعم هذه الآلية الدولية الجديدة، من بين المبادرات التي يحملها مشروع الصندوق الجديد (إنشاء مدارس التنمية المستدامة).

3.2. التحديات الاقتصادية: نقص التنمية الذي تسبب في زيادة نسبة الفقر خاصة للشعوب التي تقطن في جنوب الصحراء وانتشار المجاعات، حيث يتواجد عدد كبير منهم ضمن المصابين بنقص التغذية المقدر عددهم عالميا ب500 مليون. ومع تزايد معدل الجوع أصبح من الصعب على الفقراء أو المستضعفين أو المهمشين التعامل مع التباطؤ الاقتصادي والكساد الاقتصادي، حيث تراجع منسوب جذب الاستثمارات الخارجية المباشرة، فالقارة لم تتحصل إلا على 10 مليارات من مجموع 100 مليار التي تم استثمارها عبر العالم، حسب تقرير الاستثمار العالمي 2020، الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للاستثمار والتنمية.

من جهة ثانية، طرحت الكثير من التساؤلات عن مدى استفادة الشعوب والمجتمعات الإفريقية من القروض والمنح والمساعدات الاقتصادية، أين ذهبت هذه الأموال؟ ولماذا وصلت المشكلات التنموية في القارة إلى ما وصلت إليه؟ الإجابة يمكن قراءتها في طبيعة المؤسسات المانحة (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي والقوى الدوليّة) التي بسطت نفوذها على إفريقيا وأرغمتها على التبعية من خلال تسهيل المساعدات والقروض التي فاقت تريليون دولار خلال الأعوام الخمسين الماضية لتمويل برامج التنمية، مما أثقل كاهل المؤسسات المالية بكثرة الديون التي بلغت حوالي 40% من إجمالي الدخل القومي الإفريقي (400 مليار دولار) ولم تحسن من مستوى معيشة الأفارقة، بل زادت الأوضاع سوءا(**أنظر الشكل رقم 1**).

الشكل 1:مؤشرات الديون في القارة الأفريقية

المصدر: إحصائيات الدين الخارجي عن البنك الدولي 2022

هذا الوضع دفع بالكثير من المحللين إلى وصف أوضاع سياسة التنمية المتوقفة على المساعدات، خاصة في الدول المدمنة على الدعم الخارجي بالمزيفة أو بالأحرى "**خرافة العصر**"، لأن المساعدات، تشجع على الفساد الحكومي وتعرقل حركة التنمية وتستمر معها مستويات الفقر في التصاعد. أكثر من ذلك فإن المساعدات أصبحت بندا هاما في ميزانيات هذه الدول، وبالتالي أصبحت خاضعة لخطط الدول المانحة، كما جاء على لسان الرئيس التنزاني السابق "**جوليوس نير يري**": "إن الاستقلال لا يمكن أن يكون استقلالا حقيقيا إذا اعتمدت الدولة على المنح والقروض لتحقيق التنمية".

عكس الدول الرافضة للمساعدات لتجنب الوقوع في دوامة الديون المشروطة، التي فضلت مبدأ التجارة باعتباره أكثر ملاءمة لتحقيق مصالحها، حيث استطاعت بجهودها الذاتية أن تعطي حركية اقتصادية مما ساهم في تخفيف الفقر وتعزيز النمو والتنمية، وهذا النموذج يمثل تحدياً قوياً للافتراضات والمقولات السائدة "أنه بدون مساعدة خارجية لا يمكن تدعيم سياسات التنمية في إفريقيا[14].

4.2. التحديات الجغرافية: يعتبر النمو الديمغرافي من أهم التهديدات لأنه ينمو بدرجة تفوق بكثير معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية، وبالعودة إلى التقرير الصادر عن الهيئة الأممية، فإن عدد سكان العالم سيصل بحلول عام 2050 إلى 9.7 مليار، ستسجل نصف الزيادة في 10 دول منها: نيجيريا، الكونغو الديمقراطية، إثيوبيا، تنزانيا، مصر. كما سيتضاعف عدد سكان جنوب الصحراء الكبرى بنسبة زيادة تصل إلى 99 %، وهذا ما يشكل عواقب مهمة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، الساعية لتحسين الازدهار الاقتصادي والرفاه الاجتماعي مع حماية البيئة.

في هذا الشأن، يفيد الخبراء والمختصين في التنمية البشرية، أن مجموعات السكان الأسرع نموا تتركز في البلدان الأشد فقرا، وهذا ما يمثل تحدي جديد للجهود المبذولة للقضاء على الفقر وتحقيق المساواة ومكافحة

الجوع وسوء التغذية وتعزيز تغطية الصحية والتعليمية، لذا فإنه يجب اتخاذ هذه الإحصائيات كخارطة طريق من أجل توجيه البوصلة إلى الدول المعنية بالكثافة للتدخل واتخاذ إجراءات استعجالية"[15].

بالنسبة للمناخ وإن كانت المسؤولية الكاملة ملقاة على عاتق الدول الكبرى ذات القطاعات الصناعية الضخمة، المتسببة في التغيرات الحاصلة(**2-3% من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية**)، إلا أن إفريقيا وبالنظر إلى مواطن العطب التي لا تحصى ولا تعد، تتحمل مسؤولية العبء الإضافي لتداعيات هذه الاضطرابات التي تجعل منها أكثر المناطق المعرضة لفشل كل مخططات التنمية. للإشارة فإن مخرجات المؤتمر الخامس والعشرون للمناخ المنعقد بإسبانيا عام 2019 كانت مؤسفة بالنسبة للأمين العام للأمم المتحدة "**أنطونيو غوتيريش**"، الذي كان يتوقع أن تتخذ إجراءات فعلية من قبل الدول الغنية الملوثة للبيئة لخفض انبعاثات الغازات الذي يعد أمرًا ضروريًا إذا ما أريد أن يظل الاحتراز العالمي أقل من درجتين مئويتين إن لم نقل 1.5 درجة مئوية للمحافظة على سلامة الكوكب، لكن الانقسامات في كيفية تقديم الدعم خيبت آمال البشرية المطالبة بالمساعدة للتكيف مع التغير المناخيّ، وخاصة في إفريقيا التي عقدت الأمل على هذا اللقاء للحصول على الدعم والموارد، لمواجهة تحدي ارتفاع درجات الحرارة الذي بدوره يزيد من الضغوط على التربة الخصبة وهذا ما يهدد الأمن الغذائي.

رغم ذلك، فإن آفاق التنمية المستدامة 2030 الهادفة إلى خفض الانبعاثات بنسبة 45%، وتحقيق حياد الكربون بحلول عام 2050، وتحقيق الاستقرار في ارتفاع درجة الحرارة العالمية عند 1.5 درجة مئوية بنهاية القرن تمنح فرصة جديدة للأفارقة، من أجل التفكير الجدي للاستثمار في المناخ لدعم التنمية الاقتصادية، بالتوجه نحو الاقتصاد الأخضر كنموذج لمستقبل منخفض الكربون بشرط أن يفرض القادة أنفسهم كأطراف فاعلة يتم التعامل معها على قدم المساواة من طرف الدول الكبرى وفق مبدأ "**نحن نريد نفس ما تريدونه**"، يريدون الاستفادة من خيرات القارة ونحن نريد الاستفادة من مبادرة العمل المناخي المنشأ لوظائف لائقة أنظف وأكثر صحة في مجالات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية[16].

في هذا الإطار، تجدر الإشارة، أن التداعيات السلبية لهذه الظاهرة أصبحت عائق أمام تطلعات الشعوب الإفريقية للخروج من الأزمات المتعددة ضمن مجموعة من الأهداف (أفاق 2030 وأجندة 2063)، لهذا يعتزم القادة بلورة رؤية موحدة لطرحها في المؤتمر القادم للأطراف الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ "COP-27" المزمع انعقاده في شرم الشيخ بمصر في شهر نوفمبر 2022، من بين النقاط المهمة التي ستطرح والتي تشكل خطر على القارة:

-تزايد ارتفاع في درجات الحرارة (معدل الاحتراز) وذلك بمتوسط نمو يقدر بنحو (+0.3) درجة مئوية لكل عقد بين عامي 1991 و2021.

-تزايد ارتفاع مستوى سطح البحر على طول السواحل الأفريقية أعلى من المعدل العالمي، لاسيما على طول البحر الأحمر وجنوب غرب المحيط الهندي؛ حيث يقترب من (4) ملم في السنة.

-اضطرابات في معدل سقوط الأمطار، حيث شهدت القارة خلال عام 2021 ظروفاً من عدم الاستقرار بشأن معدل سقوط الأمطار، الذي جاء أقل من المعتاد.

-التغير في مستوى المياه في البحيرات الكبرى، ففي بحيرة فيكتوريا التي تعد أكبر بحيرة للمياه العذبة في القارة، وتمتد على مناطق من كينيا وتنزانيا وأوغندا، نجد أن نحو (80%) البحيرة يعاد ملؤها من الأمطار المباشرة، و(20%) فقط من حوض التصريف.

3.المعضلة الأمنية:

يتضح من خلال تحليل لمختلف التقارير المتضمنة معوقات التنمية في إفريقيا، يتضح أن القوى الدولية الغربية على وجه التحديد تجتهد لجعل الوضع العام في المنطقة مرادف للعنف المسلح، أي أن الأزمة الأمنية تعتبر من أهم الأسباب الرئيسية التي ستلازم إفريقيا في ظل استمرار وضعية الهشاشة في أعلى هرم مؤسسات أغلبية الدول، وتفشي الفساد في الأوساط الحكومية واستعصاء كل مبادرات التنمية، بالإضافة إلى الرضوخ إلى القيود التشغيلية للاقتصاد المفروضة من الخارج. كما تبين أن الانقسامات داخل البيت الإفريقي لم تهيأ الأجواء لإعادة النظر في إستراتيجيات الحد من القيود التي تعرقل جهود بناء السلام والأمن والاستقرار، سواء تعلق الأمر (بالنزاعات الحدودية المزيفة التي خلَّفها الإرث الاستعماري)، أو (ضبط الهويات الوطنية الدافعة للحروب الأهلية والعرقية)، أو (إسقاط الحكومات الفاسدة الموالية للخارج)، رغم أن الأنظمة الأمنية ترتبط ارتباطا وثيقا فيما بين المجموعات الأربعة التي تكون إفريقيا: مجموعة خليج غينيا في الغرب، وحوض بحيرة تشاد في الغرب الأوسط، والبحيرات الكبرى في الوسط، والقرن الإفريقي في الشرق وأخيرًا الجنوب الإفريقي[17].

بعد الحرب الباردة، تحولت القارة إلى قبلة للتنافس الجديد ذو الطابع العسكري بإدارة مستعمر جديد (الولايات المتحدة الأمريكية) تحت مضلة الحرب الدولية على الإرهاب،على اعتبار أن المنطقة تحولت إلى قاعدة خلفية محصنة للجماعات المتشددة التي بدأت نواتها الأولى تنشط في كل من السودان، خط المواجهة الجديد وظفته أمريكا لإنشاء أول قاعدة عسكرية عام 2002 في جيبوتي، وتلتها بإنشاء قيادة قوات الإفريقية (أفريكوم 2008)، ليفتح المجال لتدخل دول الحلف الأطلسي، وبذلك دخلت المنطقة في مرحلة استعمارية جديدة من مميزاتها التدخلات الأجنبية ومضاعفة الأنشطة العسكرية، الذي كانت من تداعياته وقوع عمليات إرهابية مكلفة (حادثة تيقنتورين بالجزائر 2013)، وتدهور الوضع الأمني في العديد من الدول (ليبيا، تونس، المالي)، إلى يومنا هذا، بمعنى أخر أن صيانة نظام الأمن الإقليمي في إفريقيا واستعادة السلم لا يمكن تجسيده برعاية القوى الأجنبية.

الحقيقة التي وقفت عليها الشعوب الإفريقية أن تواجد القوات الأجنبية ليس لحمايتهم من الإرهاب بل يدخل في إطار مناورة لتحقيق أغراض لم يصرح بها (صيانة المصالح الاستراتيجية المادية المتمثلة في استنزاف خيرات الشعوب)، خاصة وأن مواجهة الجماعات المسلحة استغلت كغطاء للجمع بين التوجهات الأمنية والاقتصادية لسياسة القوة العظمى ليبدأ التنافس وتصبح القارة حلبة صراع، أكثر من ذلك، فإن الدول الغربية

وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى فرض آليات حماية لضمان الوصول إلى الموارد الطبيعية، استغلوا المنطقة وفتحوا جبهة جديدة لمواجهة النفوذ الصيني المتنامي بالقارة، وكبح وصول القوى الدولية الأخرى إلى هذه الموارد[18].

لفهم هذه المعادلة، يمكن توضيح الوضع من خلال المقاربة الأوروبية الداعية أن الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، آفات قادمة من الجوار الإفريقي أصبحت تشكل تحديا صريحا لأمن أوروبا، هذه المغالطة تدخل في سياق الخطاب الجديد الذي تروج له فرنسا (فترة ما بعد الاستعمار) الهادف إلى تأطير الروابط السياسية بين التنمية والأمن، من خلال نهج المساعدة من اجل التنمية، الذي دشنته الدول الأوروبية بتفعيل تفعيل القوة الصلبة حتى يتسنى للقارة الخروج من هذا المأزق الأمني، في حين لم تشهد المنطقة مشاريع إنمائية، مما يثبت مرة أخرى أن حماية المصالح الأوروبية (الوصول إلى الموارد الطبيعية والسيطرة على المواقع الاستراتيجية، تبقى هي الأولوية في الساسة الخارجية للاتحاد الأوروبي اتجاه الشريك الإفريقي خاصة)[19].

4.التنافس الخارجي:

بعنوان تعزيز وتعميق العلاقات الثنائية والشراكة الاستراتيجية من أجل التنمية منذ نهاية الحرب الباردة، زيارات رؤساء كبريات العواصم العالمية للقارة الإفريقية لما تمثله من أهمية جيوبوليتيكية، استراتيجية واقتصادية، بحيث تشكّل خزّان العالم الاستراتيجي من الموارد الطبيعية والمواد الأوليّة(10% من احتياطي النفط العالمي و8% من الغاز، إنتاج حوالي 80% من بلاتين العالم، وفرة أكثر من 40% من ألماس العالم و20% من الذهب)[20]، فإجمالي هذه الاحتياطات يمثل حلقة مهمة في الأمن الطاقوي والصناعي العالمي، مما عجل من احتدام الصراع والتنافس بين الدول الغربية والدول الصاعدة لحجز موطئ قدم لهم بما يحقق مصالحهم ويفتح لهم آفاقا لتحقيق أكبر قدر من المكاسب، مما خلف وجهين للمنافسة، من جهة التنافس بين القوى الكبرى، ومن جهة أخرى التنافس بين الحكومات المركزية والقوى المحلية (القوى السياسية المعارضة) التي عادة ما تستغل من الشركات الكبرى وتصل أحيانا حد التسليح وتوريطها في قضايا عدم الاستقرار، وتعتبر فرنسا من أكثر المستثمرين في هذا المجال[21].

فالصين التي تنظر إلى هذا الخزان كوسيلة يجب الاستحواذ عليها بكل الطرق لضمان قدرتها لتلبية حاجاتها المتزايدة من هذه المواد من جهة، والحفاظ على صعودها الجيوسياسي على المستوى الإقليمي والدولي، استطاعت خلال سنوات أن تفرض نفوذها وبسرعة قياسية سيطرت على مفاصل الاقتصاد الإفريقي، لدرجة أن المعطيات المتوفرة تفيد أنّه من الممكن للقارة الإفريقية أن تحتل موقع الشريك الاستراتيجي في ظل إمكانية التكامل العالية لدى الطرفين، والدليل القمّة الإفريقية–الصينية المنعقدة عام 2006 حضرها رؤساء 43 دولة إفريقية وممثلون عن 5 دول أخرى، الأمر الذي أعطى مؤشرا لمدى ثقة دول المنطقة بالدور المتنامي للصين، خاصة أنها لا تسعى إلى هيمنة سياسية ولا تمتلك نزعة استعمارية[22]، مما أحدث الصدمة لدى الأوساط الفاعلة في الولايات المتحدة الأمريكية، لتطلب إعادة النظر في سياسة الانسحاب من القارة التي صادفت بعد انهيار

الاتحاد السوفيتي وزوال خطر التمدد الشيوعي، لتعود أمريكا من جديد بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 تحت مضلة مواجهة الإرهاب لقطع الطريق أمام المنافس العنيد(الصين) وتأمين الأجواء للاستثمارات الأمريكية.

عكس نظيرتها الصينية أو الأمريكية، فإن روسيا وإن كانت لا تحتاج لاستغلال الموارد الطبيعية، فإنها توجهت إلى القارة لإعادة أمجاد الماضي (الاتحاد السوفياتي)، وذلك من خلال توظيف الاستثمارات (حسابات الربح السريع) على اعتبار أنّ نسبة العوائد في إفريقيا تعدّ الأعلى عالميا بواقع أكثر من 30% مقارنة بـ10% في أوروبا و15% في أمريكا، كما توجهت كبريات الشركات العملاقة الروسية بإنفاق الملايير في صفقات تنقيب عن النفط بما يحقق سياسة الرجل القوي في فدرالية روسيا، للتحكّم في مصادر وخطوط إنتاج وتوزيع الطاقة والموارد الأوّلية والطبيعية حتى يكون شريك في المنافسة، وفعلا تحقق له ذلك، وأصبح نافذ في المنطقة، بالنظر إلى عائدات الاستثمار ومبيعات الأسلحة والتكنولوجيا لإقامة مشاريع الطاقة النووية والتواجد العسكري في مناطق النزاع[23].**(أنظر الشكل رقم 2).**

الشكل 2:التنافس الدولي على القارة الإفريقية

المصدر: موقع إنتروڤيجيونال للتحليلات الاستراتيجية 2022.08.22

المفارقة، أن الدول العربية التي توجد 27% من أراضيها في القارة الإفريقية ويعيش نصف سكانها بها ممن يتكلمون اللغة والعربية ويدينون بالإسلام لم توظف هذه العوامل وبقيت خارج الحلبة، ولما احتدام الصراع بين القوى الكبرى والصاعدة في القارة،قررت دخول ساحة المنافسة ,استطاعت أن تخلق محيط للاستثمار في الكثير من الدول على غرار دول غرب إفريقيا والسنغال بعد تفطنهم أن مصالحهم تضررت من هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات خاصة الغربية التي خنقت الاقتصاد، ويمكن إلى حد ما اعتبار تأثير الثورات العربية على

المشهد الإفريقي، حافزا معبرا عن رغبة شعوب المنطقة للتخلص من السياسات الاستعمارية المدمرة والانتفاضة ضد سياسات رؤساء الدول الموالية لفرنسا والتوجه نحو الدول العربية (دول الخليج).

هذه الخطوة وإن لم ترتق بعد إلى مستوى الشريك الاستراتيجي أمام حجم التبادل التجاري المقدر بين 40 و45 مليار دولار أمام الصين بـ 116 مليار دولار، واليابان ب 119.7 مليار دولار والاتحاد الأوروبي بـ 289.2 مليار دولار، إلا أن حضورها (الدول العربية) أصبح مقلق للمنافس الغربي[24].

في الأخير، يمكن الإشارة إلى نقطة مهمة، أنه في ظل لعبة تشابكت فيها مصالح الكبار، فالولايات المتحدة سوف تسعى للاحتفاظ بكل المناورات السياسية والعسكرية، وفرنسا سوف تعمل جاهدة حتى تمنع المنافسة فيما ملكت سابقا ولاحقا[25]. ونفس الشيء بالنسبة للصين وروسيا، فإن تحديد مستقبل إفريقيا الذي تعقدت فيه مسألة التنمية، أصبح يشكّل عنصر التوازن المتوقف على أطراف الحوار بين الدول الكبرى المتنافسة على اعتبار أن الصراع لن يكون "صفريا"، فهم يتقاسمون المكتسبات، أما في حالة خلاف فإن قاعدة الحل سوف ترتكز على مبدأ وهمي اسمه "منفعة الدول الإفريقية ومصلحتها أولا". والمتمثل في تحقيق الاستقرار والتعاون الأمني لمواجهة الجماعات المسلحة[26].

ثانيا: تقييم المبادرات الإنمائية:

القدرات الهائلة التي تتوفر عليها القارة الإفريقية، لم تشفع لأغلبية البلدان التي مازالت في خانة الأقل نموا حسب تصنيف الأمم المتحدة، لوجود عقبة رئيسية في وجه التنمية في إفريقيا متمثلة في عدم وجود دولة قوية بمعناها الحقيقي،من جراء سيطرة الديكتاتوريات العسكرية والفساد والاضطرابات والحروب والتخلف.هذا التصنيف يتوافق إلى درجة كبيرة مع ما جاء في مقدمة ابن خلدون حول "**نظرية القوة والغلبة**"، مادامت الدول الإفريقية التي أنشأها الاستعمار نتيجة للعنف والقوة لم تستغن عن هذا، في ظل استخدام العديد من الحكام المصطنعون القوة لقهر شعوبهم من أجل للحفاظ على كيان الدولة والاستقرار كما يزعمون، وإنما للحفاظ على مصالح الدول الكبرى التي تبنت هذه النظرية ومازالت مستمرة في فرضها من مبدأ قوتها وسيادتها[27].

رغم هذه الوضعية، إلا أن الخبراء الاقتصاديون والأكاديميون ما زالوا مصممين على "أن تحقيق التنمية الاقتصادية" ممكن إذا استند القرار النهائي إلى طرح سياسات فعالة مبنية على معطيات داخلية، من خلال التوعية السياسية الإصلاحية الشاملة واستغلال قدرات الرأس المال البشري[28]على أن تكون الأولوية موجهة إلى ما يلي:

1.التغلب على الهشاشة:

ظاهرة الهشاشة أصبحت خاصية لصيقة بالمؤسسات صاحبة القرار شكلت تحديا كبيرا يعيق كل برامج التنمية والتعاون لعدم وضوح الرؤية في مرحلة تنفيذ السياسات الإصلاحية الجوهرية، لأن اعتبارات المقاس التي بنيت عليها هذه السياسات "**الواحد يناسب الجميع**" لم تأت بنتيجة، لأن الطرح السليم يقتضي من الناحية النظرية بناء الثقة بين مختلف شرائح المجتمع والطبقة السياسية، إعادة تقييم الأولويات ومعرفة دقيقة وعميقة ومناسبة

التوقيت للبرامج والبحث عن أفضل الكيفيات للتعامل السليم مع العلاقة بين الأمن والتنمية. من الناحية التطبيقية يجب الاستفادة من تجارب الغير بالاعتماد على الكفاءات البشرية المحلية التي لها القدرة لتضييق الفجوة بين الخطابات السياسية المنادية للتنمية من داخل القارة أو خارجها، وتصميم تنفيذ تدخلات محددة وفعالة على أرض الواقع حسب خصوصية كل دولة، (القدرات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية)، بما يضمن التعاون فيما بين الدول (إقليميا) على حد قول "**سمير أمين**" الذي اقترح وضع استراتيجيات تنموية تتمحور حول التعاون الإقليمي بين البلدان النامية لمواجهة الهيمنة الرأسمالية[29].

بما أن جميع الإشكاليات التي تعانيها إفريقيا تعتبر من مخلفات صراع النفوذ على القارة وفي ظل التغيرات والصراعات الدولية، فإن دول القارة لا تستطيع بصورة أو بأخرى الاستفادة من مقوماتها إلا إذا نظر القادة إلى هذا الأمر بصورة مباشرة وقوية، وتخلوا عن الاستجابة لإملاءات أطراف خارجية في مجال التعاون الخارجي[30]. ومن هنا يمكن البحث عن الشريك المناسب لتنفيذ السياسات التي تلبي حاجيات الشعب من منطلق أن سلطة الشعب لا يعلو عليها، فهي لا تُباع ولا تُشترى، وغير قابلة للتقسيم، وفق ما جاء في نظرية العقد الاجتماعي **لجون جاك روسو**"مرحلة التحول إلى الشعب".

في المجال الخارجي، أهمية معالجة الهشاشة في عالم بلا حدود تكمن في ضمانها لاستقرار العالم وازدهاره، والعكس، سوف يشكل مصدر قلق من الناحية الأمنية للعالم الخارجي، على اعتبار أن إفريقيا هي مصدر نشاط القرصنة في أكبر ممر اقتصادي عالميا (خليج عدن)، وهي مصدر نشاطات للجريمة المنظمة في أوروبا (الإرهاب، الهجرة الغير شرعية، المخدرات) والمتسبب في تزايد حركة تدفق اللاجئين الهاربون من الحروب.

2.الاستفادة من فشل المبادرات الإنمائية:

في هذا المجال، يرى الخبراء الاقتصاديون أن عدم فعالية المبادرات الإنمائية يعود بالأساس إلى التبعية التي أصبحت جزء لا يتجزأ من السياسات العامة للدول الإفريقية من جراء الموالاة والانصياع الذي اعتاد القادة الأفارقة عن غيرهم في التعامل مع شركائهم الأجانب خاصة الدول الغربية، فعدم جدية التفكير للتحرر السياسي والتخلص من التبعية الاستعمارية المتجددة والتوجه نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يجد تبريره في نظرية التبعية التي تقر أن الفقر وعدم الاستقرار السياسي والتخلف في دول الجنوب يعود سببها إلى المسار التاريخي الذي رسمته لها دول الشمال، التي يرتكز تقدمها على تخلف دول الجنوب، وبذلك تستحيل التنمية ما لم تتحرر الدول من علاقات التبعية[31].

حتى المنظر "**بول باران**" في أطروحاته حول الثنائية الاقتصادية والرأسمالية الاحتكارية، يؤكد سمة الثنائية التي تخدم مصلحة الطبقات الرأسمالية في العالم، وقدرتها على إدامة حالة التخلف في بلدان العالم الثالث، سواء باستنزافها الفائض الاقتصادي المُنتج في تلك البلدان أو بتوجيهها لطرائق تخصيصه، من خلال مصالحها المشتركة مع الطبقات الطفيلية المهيمنة على تلك البلدان، أو من خلال كبح التصنيع بها لصالح حاجاتها

الاحتكارية من المواد الخام، وصادراتها من السلع المصنوعة بالتواطؤ مع نفس تلك الطبقات الطفيلية التي ليست لها مصلحة في تصنيع تلك الدول وتطوير اقتصاداتها.[32]

منذ 1958، تاريخ ميلاد اللجنة الاقتصادية لإفريقيا لتعزيز التنمية والتكامل والتعاون الاقتصادي والاجتماعي بين بلدان المنطقة وتعزيز التعاون الدولي، ظهرت إلى الوجود حوالي 200 منظمة متخصصة في القارة[33]وتوالت العديد من البرامج التنموية بدءا بخطة لاغوس عام 1980، والبرنامج الإستعجالي للإصلاح الاقتصادي 1986، وما تلاها من برامج التقويم الهيكلي. كما عقدت عدة مؤتمرات متعلقة بالمسائل الاقتصادية منذ مؤتمر الجزائر عام 1968 الذي أكد على أن التكامل الاقتصادي للقارة الإفريقية هو شرط أساسي لتحقيق تطلعات المنظمة.

لكن هذه البرامج والمبادرات أظهرت فشلها وعرفت تعثرا في تحقيق الأهداف المسطرة وأثبتت عدم قدرة القارة الإفريقية على التنمية لوحدها بسبب التبعية، والأخطر من ذلك أن الأزمات زادت حدتها مع نقص الاستثمار الأجنبي وبداية تطبيق برامج صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، مما فرض على صناع القرار من إعادة ترتيب الأولويات والتفكير في استراتيجية تنطلق من الذات والقدرات المحلية، أو ما يسمى في أدبيات علم الاقتصاد بـ"**العصف الفكري الاقتصادي**"، ويعود الفضل في ذلك إلى مبادرة الدول الآتية: نيجريا ومصر والجزائر وجنوب إفريقيا والسنغال، الذين استخلصوا العبرة من التجارب التنموية السابقة ووضعوا أرضية لبرنامج اقتصادي إفريقي محض، من خلال إدماج كل من مبادرة "**ماب**" ثم خطة "**أوميغا**" في مبادرة الشراكة لتنمية إفريقيا "**النيباد**" سنة 2001[34].

في نفس السياق، يضيف الخبراء أن ضعف الشراكة بين دول إفريقية ودول الاتحاد الأوروبي والكيل بمكيالين في مجالات معينة، ساهم في عدم فعالية المبادرات الإنمائية، على سبيل المثال لا الحصر، في مجال الشراكة حول السلام والأمن، تبنى الاتحاد الأوروبي دور المؤيد للهيكل الإفريقي للسلام والأمن، ووضعت خطط مشتركة لمعالجة القضايا المرتبطة بالهشاشة والتجارة والتكامل الإقليمي والبنية التحتية، ليصطدم الشعب الإفريقي في آخر المطاف، بوجود مشاكل كثيرة لتنفيذ هذه الخطط لأسباب مالية وعدم التفاهم حول كيفية تمويلها والاختلاف حول قيمتها المضافة الحقيقية، لكن الحقيقة أن الاتحاد الأوروبي لا يجد مصلحة في المنظمات الإقليمية أن تكون أداة في أجندته السياسية.

3.مبادرة النيباد كبديل لدفع وتيرة التنمية:

بالعودة إلى المعطيات المتوفرة، فإن فكرة النيباد نشأت على خلفية النقاش الذي أثير حول **النهضة بإفريقيا** في المنتدى الاقتصادي العالمي في مدينة **دافوس** (سويسرا) بتاريخ 1999.07.29، من خلال الكلمة التي ألقاها ضيف الشرف "**نيلسون مانديلا**"، والتي جاء فيها: "قد تجاوزت إفريقيا مرحلة التحسر على مشاكل الماضي ومن مسؤوليتنا إصلاح الماضي وذلك بدعم من أولئك الذين يرغبون في الانضمام إلينا في تجديد القارة، لدينا جيل جديد من القادة الذين يعرفون أننا يجب أن نتحمل مسؤولية مصيرنا بأنفسنا ولن نرفع أنفسنا إلا

من خلال الجهود التي نبذلها في إطار شراكة مع أولئك الذين يريدون لنا النجاح". من هنا، بدأ التفكير الجدي والمشاورات لوحدة إفريقيا، وبعد قرابة السنتين أفرج على مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا المعروفة بـ"**النيباد**" في شكل رؤية وإطار استراتيجي لتحقيق **نهضة إفريقيا**، وكان ذلك خلال انعقاد قمة لوساكا لمنظمة الوحدة الإفريقية سابقا في جويلية 2001 ليتم الاتفاق على الصيغة النهائية للمبادرة في أبوجا في أكتوبر من نفس السنة.

لفهم مصطلح الشراكة الجديدة، وإن كان الكثير من الباحثين يعتبرونه دعوة ونداء لبقية العالم لإقامة الشراكة مع إفريقيا في تنميتها الخاصة، إلا أنه يجب الاعتماد على ما جاء في الوثيقة الرسمية المنشأة لمبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، التي أعطت التعريف الصحيح والدقيق للمصطلح، حيث نجد أن النيباد هي" تعهد بين القادة الأفارقة يقوم على أساس رؤية مشتركة يتقاسمون من خلاله القناعة بضرورة تعجيل القضاء على الفقر ووضع بلدانهم على خطى النمو المستدام والتنمية، وفي نفس الوقت المشاركة النشطة في الاقتصاد والحياة السياسية العالمية[35].

إن الأهداف التي تطمح لها المبادرة هي تقريب السياسات بين الدول لإقامة نوع من البناء المؤسساتي، لتحقيق أرضية صلبة للتعاون والتقارب المتواصل والاتصال والمشاورات والمفاوضات، من أجل تحقيق أهداف رئيسية لا يمكن تحقيقها بطريقة منفردة على غرار التكامل الاقتصادي، التبادل التجاري وزيادة حصة التجارة الداخلية، والتجارة العالمية، واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، تخفيض الدين وزيادة مساعدات التنمية الدولية، تحقيق السلم والأمن، الديمقراطية والحكم الراشد[36].

أما خطة العمل فقد ظهرت مختلفة عن سابقتها في نهجها وإستراتيجيتها، لتحقيق نمو مستدام وتخليص شعوبها من التخلف والاستعباد، حيث تم التأكيد على بناء القدرة التنافسية للدول الإفريقية والقارة، إقامة شراكة دولية جديدة خارجيا لتغيير العلاقات غير المتكافئة بين إفريقيا والعالم، ضمان أن تكون جميع الشراكات مع مبادرة النيباد تربطها أهداف تنموية عصرية واضحة المعالم والمنطلقات. وأعطيت هذه التوجيهات للممثلين الشخصيين الذين تم تعيينهم على مستوى عالي من طرف كل دولة، للمشاركة مع الدول الصناعية الكبرى في إعداد خطة العمل المفصلة حسب المحاور الثلاثة (03) الرئيسية: الشروط الأولية، الأولويات القطاعية، وأخيرا تعبئة الموارد[37].

الجديد في آليات عمل المبادرة، هي أن هذه الأخيرة أحدثت آلية مراقبة سميت آلية مراجعة النظراء لتجاوز العديد من المشاكل الاقتصادية والسياسية والتصدي لفساد العديد من القادة الأفارقة، تم المصادقة عليها في قمة الاتحاد الإفريقي عام 2002، وبعد دخولها حيز التنفيذ، قبلت 23 دولة من أصل 53 المكونة للاتحاد الخضوع لمراقبة النظراء، المتمثل في الرصد والتقييم الدوري بشكل مستقل على مدى تقدم الدول في الوفاء بالتزامات الإصلاحات، مما يترتب عنه نتائج إيجابية كالاستفادة من المساعدات الدولية وجلب الاستثمارات الأجنبية وخفض الديون، وهذا ما اعتبره الملاحظون بالخطوة المشجعة للمبادرة في تحقيق التنمية[38].

إن النجاح الذي حققته مبادرة النيباد، شجع الاتحاد الإفريقي بعد مرور مئة (100) سنة على إنشائه، من إعطاء الضوء الأخضر لمبادرة مكملة سميت "**أجندة 2063**" سنة 2013[39]، والتي تعتبر رؤية استراتيجية مستقبلية تعتمد في تنفيذ مخططاتها على تضافر الجهود على مستوى القارة، والتعاون المباشر بين الاتحاد الإفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تملك خبرات تنموية، وهنا يكمن الاختلاف مع مبادرة النيباد التي تعتمد على الشراكة الأجنبية للمنظمات والمؤسسات المالية.

حسب الوثيقة الرسمية للأجندة، البرامج المسطرة جاءت في سبعة مشاريع كبرى: أ-ازدهار إفريقيا بالاعتماد على المشاركة والتنمية المستدامة، ب-تكامل القارة والوحدة السياسية اعتمادا على قيم الحركة القومية الإفريقية ورؤية النهضة الإفريقية، ت-الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، والعدالة، وسيادة القانون، إفريقيا السلمية والأمن، ث-بناء إفريقيا ذات هوية ثقافية قوية، ج-باعتماد التراث المشترك والقيم والأخلاق، ح-تركيز إفريقيا على التنمية في الناس، ورفع قدرات النساء والشباب، خ-جعل إفريقيا شريك عالمي موحد ومؤثر قوي. أما جدول التنفيذ فقسم على ثلاث مراحل: المدى القصير يمثل المشاريع الممكن تحقيقها خلال 10 سنوات، المدى المتوسط وفيه تنفذ البرامج بمعدل يتراوح بين10 و 25سنة، المدى الطويل وتبرمج فيه المشاريع التي تعتبر تحدي للقارة وهي تحتاج مابين 25 و 50سنة[40].

4.مستقبل التعاون الإفريقي آفاق 2030:

قراءة وتحليل مختلف المؤشرات الواردة في التقارير الرسمية للهيئات الدولية والإقليمية المتخصصة، والدراسات الأكاديمية[41]عن آفاق النمو المتوقع في القارة الإفريقية في ظل بيئة عدم التأكد التي تسود العالم من جراء المتغيرات الدولية (**الأمنية، المناخية والصحية**)، وامتداد آثارها مما يعقد عمليات التعافي الاقتصادي من تبعاتها، ترجح أن تصبح إفريقيا التي تضم أكبر تجمع للدول النامية في العالم، وأكبر القارات مساحة وامتدادًا جغرافيًّا، وبها أسواق مؤهلة للاستثمارات، وتحتوي على ثروات هائلة ومضايق مهمة للملاحة الدولية من أقطاب النمو للاقتصاد العالمي خلال القرن الحالي، بعد أن كان ينظر إليها على أنها قارة ميؤوس منها، كما أن تدافع الفاعلين الدوليين (دول كبرى ودول صاعدة)، أين كان مجال المنافسة عسكري، سياسي أو اقتصادي يعني أن وضعها الاقتصادي تغير على الصعيد العالمي[42].

من جهة ثانية، فإن تقديرات البنك الدولي 2022حول آفاق الاقتصاد العالمي وبالرغم من تسجيل 4.1% في معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي العالمي،وهو ما يمثل انخفاض بـ 1.4 نقطة من عام 2021، ومن المتوقع أن يستمر التراجع لغاية 2023 نظرا لتباطؤ النمو الاقتصادي في الدول الكبرى المسؤولة عن دفع الاقتصاد العالمي، إلا أنها (التقديرات) اعتبرت إيجابية نسبيا بالنسبة للقارة الإفريقية، حيث سجل معدل نمو 3.1%عام 2021 و4.4%عام 2022 لشمال إفريقيا،و3.5%عام 2021 و3.6%عام 2022 لإفريقيا وجنوب الصحراء. أما الاستثمارات فقد بلغ معدل نمو في إفريقيا جنوب الصحراء 6.8% عام 2022، ويتوقع ارتفاعه

إلى 8.7% عام 2023، أمام تزايد الطلب على المواد الأساسية سواء لاستكمال المشاريع المعطلة من جراء جائحة كوفيد-19، أو للإسراع في إجراءات وضع بروتوكول الاستثمار المستدام ضمن اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية **(أنظر الشكلين3و4)**[43].

الشكل 3:مؤشر النمو الاقتصادي في إفريقيا(2012-2022)

المصدر: تقرير البنك الدولي2022 World Bank: Global Economic Prospects 2022.
(Washington D.C: WB, 2022

الشكل 4:مؤشر النمو الاقتصادي في إفريقيا(2012-2022)

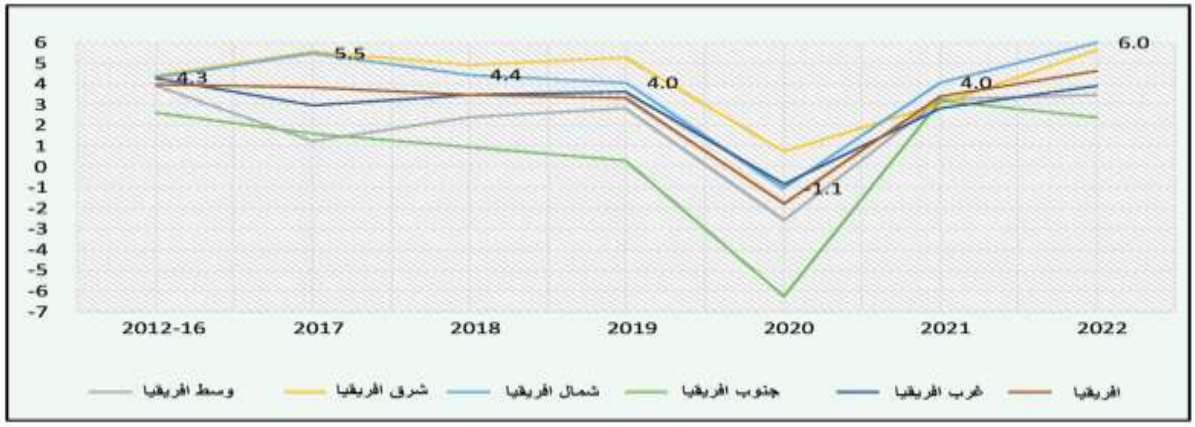

المصدر: تقرير البنك الدولي2022 World Bank: Global Economic Prospects 2022. 2022.
(Washington D.C: WB, 2022

يضاف إلى تقديرات البنك الدولي الواعدة، التقييم السنوي 2020 لمنظمة **(أونكتاد الأممية للتجارة والتنمية)**، الذي اعتبر أن إفريقيا سجلت نجاحا معتبرا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ضمن عشرة (10) أهداف المحددة كأولوية عام 2014 من أصل السبعة عشرة (17)، وقد تجلى هذا التقدم خاصة في ستة(06) أهداف: الايكولوجية-الأغذية-الزراعة-الصحة-الاتصالات والنظم الأساسية-التخفيف من آثار تغير المناخ

والتنوع البيولوجي. ورغم أن التكلفة السنوية للاستثمار التي تصل في البلدان النامية إلى2,5 تريليون دولار، إلا أن النمو العام لا يزال بعيداً جداً عن تلبية الاحتياجات، وعليه أسدت المنظمة مجموعة من الخطوات لتحقيق الأهداف:

-إشراك القطاع الخاص للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة.

-تعميم مراعاة أهداف التنمية المستدامة في الأطر الوطنية لسياسات الاستثمار وفي نظام معاهدات الاستثمار الدولية.

-إعادة توجيه استراتيجيات تشجيع وتسيير الاستثمار نحو تحقيق الأهداف.

-وضع اتفاقات استثمار إقليمية لتحقيق الأهداف.

-تعزيز أشكال جديدة من الشراكات للاستثمار في تحقيق تتبع نهجاً منسقاً في الكشف عن المعلومات.

-تغيير عقلية تسيير الأعمال على الصعيد العالمي.

-ترسيخ إدماج المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة في الأسواق المالية بإنشاء آلية رصد عالمية[44].

وعليه، لم يبق أمام قادة الدول الإفريقية خيار لتخطي التحديات التي تواجهها المنطقة، والتكيف مع التوجهات الجديدة لتحقيق أكبر قدر ممكن من مشاريع التنمية المستدامة أفاق 2030، إلا العمل على جبهتين: **أولا:** إيجاد منظومة إقليمية فعَّالة لتوحيد جهود التنمية بين كافة الدول سواء تلك التي لها قدرات اقتصادية (جنوب إفريقيا، الجزائر، غانا، السنغال، نيجريا)،حيث تمتلك هذه الدول مساحات للمناورة وفرصًا لاستقلال قرارها السياسي في تنافسها مع القوى الكبرى (**أنظر الشكل رقم 5**)، أو الدولاتي تشكل مجموعة الفرنكوفونية في شرق وغرب إفريقيا، والتي مازالت تدور في فلك القوى الاستعمارية القديمة المتجددة (فرنسا)، أو الدول التي يركز عليها التمدد الروسي، الصيني، التركي والإيراني (الكونغو، وأنغولا، وموزمبيق، وزامبيا، وزيمبابوي)، أو دول أخرى كالسودان وجمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد ومالي التي يشتد فيها النزاع بين القوى الكبرى لأهميتها الاستراتيجية.

ثانيا: تطوير نماذج تقوم على مبدأ" **إفريقيا أولًا**" لفرض الشراكة العادلة والاعتماد المتبادل والاستقلال المتكافل بين إفريقيا والقوى الدولية (مجموعة الدول الثمانية، الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة، المنتدى الاقتصادي العالمي وغيرهم)، لتخطي عهد التبعية، خاصة بعدما أبدت الكثير من الدول المشاركة في إنجاح المبادرات الإنمائية وطرحت مشاريع استثمارية مهمة، وإن كان النظام الرأسمالي العالمي من شأنه الحفاظ على اقتصاديات البلدان النامية (إفريقيا) لأن انهيار هذه الدول ينعكس سلبا عليهم من جهة، والاستمرار في الإصلاح السياسي والاقتصادي وإرساء قواعد الحكم الديمقراطي، والتوجه نحو إرادة النخبة الوطنية لتكون قادرة على دعم الجهود المحلية لحماية المصالح الوطنية للدول الإفريقية من جهة ثانية.

الشكل 5:الناتج المحلي لأكبر اقتصاد في إفريقيا(2020-2022)

المصدر: أحمد صقر موقع العين الإخبارية (القاهرة) 2021.12.26

الخاتمة

من خلال الدراسة والتحليل لمختلف المعطيات التي لها علاقة بالموضوع، نستخلص **كنتيجة أولى**، أن كل مبادرات التنمية الاقتصادية التي حاول القادة الأفارقة تجسيدها منذ خمسينات القرن الماضي، للنهوض بالقارة وتجاوز مرحلة الاستعمار وضمان السلم والأمن في مفهومه العام لشعوب القارة الإفريقية، أثبتت محدوديتها وباءت كلها بالفشل، وهذا لسببين رئيسيين:

1-التنافس الدولي الذي أصبح يشكل أكبر التحديات للقارة بعد الحرب الباردة، ففي حين تراجع النفوذ الفرنسي بالمنطقة، ازداد حضور فاعلين آخرين "قوى كبرى وقوى صاعدة"، وتعاظمت اهتماماتهم أكثر لاعتبارات تبقى في مجملها جيواستراتيجية (تقاطع المصالح) وجيواقتصادية (استنزاف خزان الثروات المعدنية والطاقوية)، بغض النظر عن الوسيلة أو المقاربة المنتهجة مادام المحرك الأساسي لسياستهم يبقى بسط النفوذ وإنتاج علاقة استعمارية في ثوب جديد.

2-الانقسامات الداخلية بين القادة الأفارقة حول الكيفيات والوسائل لتنفيذ المبادرات، وهذا ما أدى إلى عدم فعالية التعاون الإقليمي سواء على مستوى منظمة الاتحاد الإفريقي أو المنظمات المتخصصة، مما دفع العديد من الدول إلى انتهاج أسلوب القطرية في التنمية، وتعتبر هذه الفجوة من ضمن الأعطاب التي استغلها الشريك الأجنبي (الدول الغربية بالتحديد)، لتوسيع هوة الخلافات بعد فرض المساعدات المشروطة وإخضاع المبادرات لنفوذ المؤسسات المالية الدولية، (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) والتي أدت بدورها إلى خلق أزمات ما زالت تداعياتها السلبية موجودة إلى غاية كتابة هذه المداخلة.

النتيجة الثانية: من خلال مبادرة النيباد، تبين أن القادة عازمون على ترتيب البيت الإفريقي من خلال دراسة هذه المسألة الجوهرية التي تتوقف عليها التنمية بالقارة الإفريقية ليتم في الأخير تفويض الأمر لقادة الدول الثلاثة (الجزائر، نيجيريا وجنوب إفريقيا)،والذين أعلنوا عن المبادرة رافعين بذلك تحدي الخروج من نموذج الدولة

الموروثة عن الاستعمار، والتخلص من التبعية والتخلف وتخطي المشاكل التي تعيق التنمية والاستفادة من خيرات المنطقة وحماية المصالح الوطنية والإقليمية.

النتيجة الثالثة: النتائج الإيجابية التي تحققت منذ مبادرة النيباد وإن لم ترقى إلى الأهداف المنتظرة، إلا أن الأرقام والإحصائيات الواعدة حول معدل النمو في إفريقيا تفيد أن القارة الإفريقية قادرة على بعث تنمية مستدامة، مما شجع للإعلان عن مبادرات أخرى ودخول في شراكات جدية، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على جدية ومسؤولية القادة في انتهاجهم الطريق السليم المستوحى من مرجعيات الحركة الإفريقية المعتمدة على الذات، والذي سوف يدفع دون أدنى شك إلى ترقية التعاون إقليميا ودوليا لتحقيق تكامل اقتصادي وسياسي موحد، وإرساء قواعد تنمية مستدامة وفق ضوابط، ومعايير ومقاييس علمية مستوحاة من نظريات الحكم الرشيد والقواعد الدولية للتنمية التي سطرتها الهيئة الأممية.

لمواصلة العمل الإيجابي يجب التكيف والانخراط مع الخطوات والتوجيهات التي تحملها الهيئات المرافقة لبرنامج التنمية المستدامة آفاق 2030، والتجنيد لإنجاح الإصلاحات في جميع المجالات والاستمرار في الاستثمار في الموارد البشرية وتكوينها، تطوير المناهج لمحو الأميّة خاصة في المناطق الفقيرة، دعم وتعليم المهارات الفنيّة والحرفيّة لتلبية احتياجات سوق العمل، التواصل مع المنظمات الدولية المختصة للاستفادة من تجاربها في التعليم الذي يبقى حجر الزاوية بالنسبة لأهداف التنمية المستدامة، تخطيط وتسطير برامج واستراتجيات للتنمية محليا بناء على قواعد علمية لمواكبة التقدم التكنولوجي والعلمي.

بالنسبة للأزمات الأمنية، فيمكن أخذ العبرة من قول السيد **كوفي عنان** الأمين العام السابق للأمم المتحدة "لاشك أن التنمية والأمن مرتبطان، فلا يمكن تحقيق عالما آمناً إلا إذا مُنحت البلدان الفقيرة فرصة للتطور، ومادام أمن البلدان الغنية متعلق بأمن البلدان الفقيرة، فإن دعم الحكومات أساسي لضمان سلامة الجميع"، بمعنى أخر أن التنمية المعاصرة تتطلب استقرارا أمنيا ملازما لانطلاقها واستدامتها واستمرارها، لتحقيق هذه الغاية، فينبغي على صناع القرار التفكير فيما يلي:

–وضع هذه المسألة ضمن أولوياتهم لإيجاد حلول للصراعات داخل أروقة المنظمة الإفريقية.

–تعزيز المنظومة الإقليمية وعلى رأسها الاتحاد الإفريقي ورفع من كفاءة المنظمات الإقليمية المختصة، بما يسمح من تعزيز دورها في معالجة المشكلات، ومن ثمّ وضع استراتيجيات وخططٍ تعمل على تحقيق التنمية أفاق 2030.

–يجب إعادة النظر في الشراكات مع الجهات الغربية بما يضمن المعاملة العادلة.

الهوامش:

[1] مؤتمر برلين في 1884–1885 نظمه **أوتو فون بسمارك**، أول مستشار لألمانيا بدعوة من البرتغال نظَّم الاستعمار الأوروبي والتجارة في إفريقيا أثناء فترة الإمبريالية الجديدة، وتزامن هذا الحدث مع البروز المفاجئ لألمانيا كقوة إمبراطورية، ويرى الكثير من المحللين أن القانون العام الصادر من المؤتمر يعتبر بمثابة تقنين لظاهرة التدافع الاستعماري على إفريقيا.

[2]**اللجنة الاقتصادية لإفريقيا** هي إحدى اللجان الإقليمية الخمسة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (ECOSOC) تتكون من 54 دولة، يقع مقرها في أديس أبابا(إثيوبيا) ولديها خمسة مكاتب إقليمية، ترفع تقاريرها مباشرة إلى الأمين العام الأممي، أنشئت بهدف تشجيع التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في القارة الإفريقية، لتجسيد التكامل الإقليمي الذي تعزز فيما بعد بميلاد العديد من الهيئات على غرار، (اتحاد المغرب العربي)، ومجموعة تنمية الجنوب الإفريقي (سادك) والسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا)، وجماعة شرق إفريقيا (شرق إفريقيا)، والهيئة الحكومية للتنمية (إيغاد) والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وإفريقيا الوسطى (الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا)، (الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا)، (الاتحاد الاقتصادي والنقدي)، البنك الإفريقي للتنمية. للمزيد أنظر الموقع الالكتروني:idref.fr

[3]Lebouef Aline, La compétition stratégique en Afrique : Approches Militaires, Américaine, Chinoise et Russe . IFRI, Aout 2019, p.10

[4] ولد أعمر محمد سالم،"الأطراف المتنافسة واستراتيجياتها المختلفة"، مركز إفريقيا للدراسات والخدمات الإعلامية، موريتانيا، 2021.

[5]أفريك فرانس "، "كيف تنهب فرنسا خيرات إفريقيا منذ أكثر من نصف قرن"؟، موقع نون بوست، تاريخ النشر: 8 يناير 2019، تاريخ التصفح: 2022.08.09، أنظر: https://bit.ly/2YrAuvM

[6] " 10 سنوات: 7 عمليات عسكرية فرنسية في إفريقيا (إنفوغرافيك)"، وكالة الأناضول، تاريخ النشر: 2 فيفري 2016، تاريخ التصفح: 2022.08.09، أنظر:https://bit.ly/3D1XLU9

[7]Régis Marzin, «Afrique entre multipartisme, partis uniques et régimes militaires entre 1950 et 1990», 8 juillet 2019 (Vu le 10 Aout 2022):regardexcentrique.wordpress.com.

[8]المخادمي عبد القادر رزيق، النزاعات في القارة الأفريقية انكسار دائم أم انحسار مؤقت، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة،2005).

[9] سعد الدين أحمد،" نظرة إقليمية عامة حول حالة الأمن الغذائي والتغذية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا"، تقرير منظمة الفاو حول حالة الأغذية والزراعة 2019، للمزيد أنظر:news.un.org

[10]DERCON Stefan, Gambling on development : why some-countries win and other slose, C.Hurst, published Ltd, United Kingdom, 2022.

[11]هولمان مايكل،"إفريقيا... معوقات التنمية في قارة ينخرها الفساد"، معهد الإمام الشيرازي للدراسات، واشنطن، 2006.07.25.

[12] هانتنجتون صامويل، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الرحمن علوب، تقديم سعد الدين إبراهيم، دار سعاد الصباح، الكويت، 1993، ص ص 84-85.

[13]الحراثي ميلاد مفتاح،دراسات في السياسة والتنمية والدمقرطة والحقوق في إفريقيا، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، 2015، ص114.

[14]دامبيساموبو، المساعدات المميتة: لماذا تهدر المساعدات الدولية بلا طائل وما هو الطريق الأفضل لتنمية إفريقيا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي،2011، ص17.

[15]شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، "توقعات السكان في العالم 2019"، تاريخ النشر:2019.07.17، تاريخ التصفح:10.10. 2021 ،أنظر:news.un.org

[16]عيد حسام، "كيف يصبح تمويل المناخ سبيل إفريقيا لتنمية مستدامة"، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، 2022.03.24، أنظر:https://pharostudies.com/

[17]Lekunze Manu, "Inherent and Contemporary Challenges to African Security", Palgrave Macmillan, 2020, p.8

[18]النص الكامل لإستراتيجية الولايات المتحدة اتجاه إفريقيا 2018 و 2022 متوفر على الموقع الالكتروني:www.whitehouse.gov

[19]بورنان يونس،"ماكرون ب3 دول افريقية: عين على الماس الاقتصاد وأخرى لتحصين النفوذ"، دراسة علمية منشورة على موقع العين للإعلام والدراسات، 2022.07.03.

[20]حمدي عبد الرحمان حسن،"سياسات التنافس الدولي في إفريقيا"، مجلة قراءات إفريقية، العدد50 ، سبتمبر2005 ، ص5 .

[21]BORREL Thomas et d'autres, L'Empire qui ne veut pas mourir : une histoire de la Francafrique , (Paris: édition du seuil, octobre 2021),p.29.

[22]بورنان يونس، "الاستثمار في إفريقيا: فرنسا تزاحم الصين بحديقتها الخلفية"، دراسة علمية منشورة على موقع العين للإعلام والدراسات،2022.07.26.

[23]للمزيد، أنظر تقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي2009.

[24] مصدق حسن «التنافس على أفريقيا. رهانات تنموية تؤثر في مستقبل العالم"، جامعة فانسين باريس8، 2019.12.07، أنظر :https://alarab.co.uk/.

[25]صابون محمد راشد، التنافس الفرنسي الأمريكي في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة، دار النهضة العربية، القاهرة،2001 ، ص 87.

[26] بورنان يونس، "ماكرون ب 3 دول افريقية: عين على الماس الاقتصاد وأخرى لتحصين النفوذ"، مرجع سبق ذكره.

[27]ابن خلدون عبد الرحمان، مقدمة بن خلدون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995، ص 220.

[28]إن رأس المال البشري هو نتاج للتعليم الذي يوفر فوائد، بما في ذلك الفوائد الاقتصادية، وظهرت هناك علامات على زيادة الإلمام برأس المال البشري في خمسينات القرن الماضي، الذي قدم فيه **جاري بيكر** صورة شاملة وعرّفه بأنه "الأنشطة التي تؤثر على الدخل النقدي والنفسي في المستقبل من خلال زيادة الموارد لدى الناس"، حتى أصبح يعرف الآن **بنظرية رأس المال البشري**. للمزيد أنظر كتابه: Becker, G. S, « Human capitaltheory ». Columbia, New York, 1964

[29] أمين سمير،"الاقتصاد المُتمركز"، مجلة الطريق اللبنانية، العدد الثاني، مارس–إبريل 1996.

[30]هندي على، "صراع النفوذ الدولي بإفريقيا.. الأمن على محك التحديات"، وحدة الدراسات الأفريقية،مركز التقدم العربي للسياسات، أبوظبي ،الإمارات العربية المتحدة، للمزيد أنظر الحوار الذي أجراه مع العين الإخبارية 2022.02.05، أنظر :https://al-ain.com/

[31]صبري نيفين حليم،"التأثيرات السياسة للعولمة على إفريقيا"، أعمال المؤتمر السنوي الأول للدراسات المصرية الإفريقية، القاهرة، 2004.02.04، ص 57.

[32]باران بول، الاقتصاد السياسي للتنمية، ترجمة، أحمد فؤاد بلبع، دار الحقيقة للطباعة والنشر،بيروت، دون سنة نشر).

[33] من أبرز هذه التجمعات، نذكر: الإتحاد الإفريقي للتعاون الاقتصادي (OCAM)، المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا(CEEAC)، الإتحاد الجمركي والاقتصادي لوسط إفريقيا (U.D.E.AC)، المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (C.E.E.AC)، الإتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا (UMOU)، المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا(ECOWAS)، مجموعة دول شرق وجنوب إفريقيا(COMESA)، إتحاد المغرب العربي(UMA)، تجمع دول الساحل والصحراء (RPSS)، السوق الإفريقية المشتركة (COMESA).

[34]بولحسن حمزة،"مبادرات التنمية في إفريقيا: الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "نيباد "نموذجا" (أطروحة دكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة محمد الخامس الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 2013.

[35]Document of the new partnership for Africa's Development (NEPAD), Abuja (Nigeria) October 2001, Article 1 .

[36]ظهر مصطلح الحكم الراشد لأول مرة في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح الحكومة، ثم كمصطلح قانوني سنة 1978 ليستعمل على نطاق واسع معبرا عن تكاليف التسيير. وفي منتصف الثمانينات وأصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية."،للمزيد أنظر: زبير عياش "الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء (الجزائر :الملتقى العلمي الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة أم البواقي)،2013،ص283 .

[37] Pagani Fabrizio, Peer Review: a tool for cooperation and change, Organization of Economic Cooperation and Development.September, 2002, p 9.

[38]حجاج أحمد،"الحكومات الإفريقية، هل ستنجح التجربة"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 156،أبريل 2004.

[39]الموقع الرسمي لمنظمة الاتحاد الإفريقي-www.africaunionfoundation.org/fr/pages/agenda

[40]Union Africaine:"AGENDA 2063, L'Afrique que nous voulons."deuxième édition, Aout 2014, p11.

[41]Carbone Giovanni (Ed.), A vision of Africa's Future: Mapping Change, Transformations and Trajectories towards 2030, Milan: Institute for International Policy Studies, October 2018.

[42] جاء في كلمة **ألبرت زوفاك** رئيس الخبراء الاقتصاديين لمنطقة أفريقيا بالبنك الدولي خلال جلسة التقييم النصف سنوية مارس 2021، "لقد قامت البلدان الإفريقية باستثمارات هائلة خلال العام الماضي للحيلولة دون انهيار اقتصاداتها ولحماية أرواح شعوبها وسبل كسب أرزاقهم. ولتعزيز تلك الجهود للمضي قدُماً نحو تحقيق تعافٍ أقوى في مختلف بلدان القارة، سيكون ضرورياً إجراء إصلاحات طموحة تستهدف دعم خلق الوظائف، وتدعيم النمو المنصف، وحماية الفئات الأكثر احتياجاً والأولى بالرعاية، والمساهمة في تحقيق الاستدامة البيئية".

[43]World Bank: Global Economic Prospects 2022 ,Washington D.C: WB, 2022.

[44] تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)"الإنتاج الدولي بعد الجائحة: الرسائل الرئيسية وعرض عام" جنيف 2020، ص51.